



غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم  
Bethlehem Chamber of Commerce & Industry

# قراءة تحليلية لنتائج المسح الاقتصادي الذي أعدته غرفة تجارة و صناعة محافظة بيت لحم عام ٢٠١٥

اعداد:

غرفة تجارة و صناعة محافظة بيت لحم

تشرين أول ٢٠١٥





غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم  
Bethlehem Chamber of Commerce & Industry

# قراءة تحليلية لنتائج المسح الاقتصادي الذي أعدته غرفة تجارة و صناعة محافظة بيت لحم عام ٢٠١٥

اعداد:

غرفة تجارة و صناعة محافظة بيت لحم

تشرين أول ٢٠١٥



# فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة
٣	١- احصائيات حول المنشآت الاقتصادية في محافظة بيت لحم
٦	٢- تحليل المؤشرات الاحصائية الخاصة بالمنشآت المنتسبة و غير المنتسبة لعضوية الهيئة العامة في الغرفة التجارية
٦	٢-١ نوع الملكية
٦	٢-٢ عائلية او غير عائلية
٧	٢-٣ العضوية في مؤسسات اخرى
٧	٢-٤ النوع الاجتماعي للعاملين في المنشآت
٨	٢-٥ الاستيراد و التصدير
٨	٢-٥-١ الاستيراد
٩	٢-٥-٢ التصدير
١١	٢-٦ المعايير التجارية
١١	٢-٧ المعايير التجارية
١٢	٢-٨ معايير تواجهها المنشآت بشكل عام
١٣	٢-٩ علاقة المنشآت المنتسبة و غير المنتسبة مع المؤسسات العامة و الخاصة و مؤسسات المجتمع المدني
١٣	خاتمة
١٥	ملحق

سعت غرفة تجارة و صناعة محافظة بيت لحم جاهدة لعدة سنوات لتحقيق هدف متميز يضيف الى رصيدها من الانجازات و يجعلها تحافظ على مكانتها المرموقة في قيادة القطاع الخاص في المحافظة، فقد تمكنت اخيرا من القيام بمسح شامل للمنشآت الاقتصادية في محافظة بيت لحم<sup>1</sup> بهدف تحديد العدد الاجمالي للمنشآت المنتسبة و غير المنتسبة لعضوية الغرفة التجارية، و موقعها الجغرافي، وذلك لاعداد خارطة اقتصادية للمحافظة، و الوقوف على اهم المعوقات التي تواجه الاقتصاد المحلي وذلك لرسم و بناء سياسات اقتصادية مستقبلية.

يعتبر هذا المسح الاول من نوعه على مستوى محافظات الوطن حيث تم الالتزام بكافة معايير البحث العلمي و استند على منهجية علمية متينة ابتداءت بمراجعة الاديات و الدراسات ذات العلاقة، تلاها تصميم استبيان خاص بالمنشآت المنتسبة و آخر للمنشآت غير المنتسبة، و مسح لعينة أولية (٦٠ منشأة) تبعها تعديل الاستبيان، والحصول على الخرائط المستخدمة من قبل جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، و من ثم القيام بالمسح الشامل من قبل فريق شركة الاستشارات المنفذة للمشروع بمتابعة يومية من فريق الغرفة التجارية خلال تنفيذ المسح الذي ابتدا في شهر تشرين اول ٢٠١٤ و انتهى في شهر كانون اول ٢٠١٥، و اطلقت نتائجه الاولى في شهر آذار ٢٠١٥.

اهم النتائج الاولى اشارت الى ان العدد الكلي للمنشآت الاقتصادية في المحافظة بلغ ٦,٣٧٤ منشأة منها ١,٤٩٣ منتسبة لعضوية الغرفة التجارية و ٤,٨٨١ غير منتسبة موزعة على أهم القطاعات الاقتصادية في المحافظة: القطاع التجاري، الصناعي، الزراعي، الخدماتي، و قطاع الحرف اليدوية و المقاولات<sup>٢</sup>. ان الكم الكبير من المنشآت غير المنتسبة للغرفة التجارية يحتم ان يقوم طاقم الغرفة التجارية ببذل جهود كبيرة و وضع خطة تنفيذية لاستقطاب عدد اكبر من المنشآت للانتساب الى عضوية الهيئة العامة، خاصة ان العضوية الزامية وفق القانون، و بالتالي تحقيق استثمارية مالية و عائد سيتم استثماره في البحث و تنفيذ مشاريع و تقديم المزيد من الاستشارات و الخدمات التي تهدف الى تطوير القطاع الخاص و تطوير المنشآت الصغيرة و المتوسطة في المحافظة.

تستعرض هذه الدراسة نتائج المسح الميداني و تقدم قراءة تحليلية لأهم الأرقام و الاحصاءات، كما تحلل الواقع الاستثماري في المحافظة، حيث بإمكان المستثمر بعد الاطلاع على المنشآت القائمة في كل منطقة جغرافية في المحافظة و عددها اتخاذ القرار المناسب بخصوص طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيستثمر فيه.

ختاما، نأمل ان تحذو الغرف التجارية في المحافظات الاخرى حذو غرفة تجارة و صناعة محافظة بيت لحم في تنفيذ مسوحات اقتصادية مماثلة و ذلك لرسم سياسات لتطوير القطاع الخاص بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام و بالتحديد الوزارات المعنية.

1 تم تمويل المشروع بشكل جزئي من الوكالة الامريكية للتنمية- مشروع التجارة، و نفذته لصالح الغرفة التجارية شركة PIS بإشراف و توجيهات طاقم الغرفة التجارية.

2 يجب التنويه هنا الى عدم شمولية المسح لبعض النشاطات التي لا تصنف كنشاطات اقتصادية بحثة مثل عيادات الأطباء، الصيدليات، المدارس الخ

## ١. إحصائيات حول المنشآت الاقتصادية في محافظة بيت لحم

لقد بلغ العدد الكلي للمنشآت في المحافظة ٦,٣٧٤ منشأة منها ١,٤٩٣ منتسبة لعضوية الهيئة العامة، و ٤,٨٨١ غير منتسبة، اي بنسبة تقدر بـ ٢٣٪ للمنشآت المنتسبة مقابل ٧٧٪ للمنشآت غير المنتسبة موزعة على اهم القطاعات الاقتصادية في المحافظة و التي تشمل القطاع التجاري، الصناعي، الزراعي، الخدماتي، و قطاع الحرف اليدوية و المقاولات. الرسم البياني التالي يوضح العدد الكلي للمنشآت في المحافظة المنتسبة و غير المنتسبة و نسبها:

رسم بياني رقم «١»:



اما الجدول التالي يوضح توزيع المنشآت المنتسبة و غير المنتسبة على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

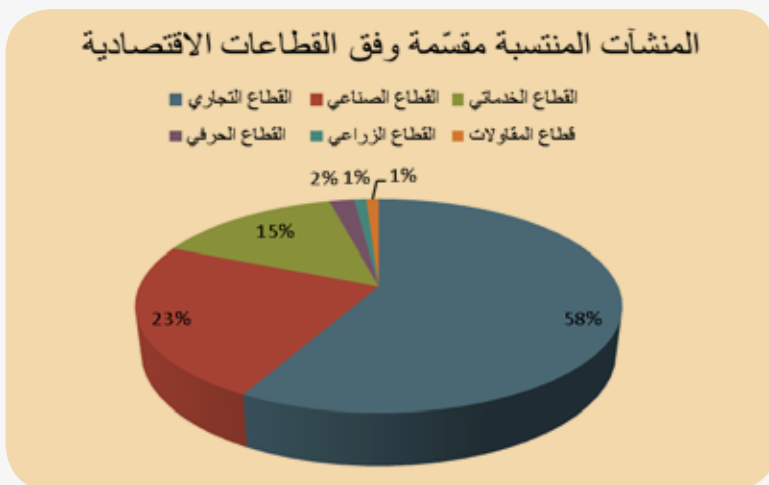
جدول رقم «١»: توزيع المنشآت المنتسبة و غير المنتسبة على القطاعات الاقتصادية المختلفة

القطاع	الإجمالي	غير المنتسبين	المنتسبين
تجاري	3,552	2,685	867
صناعي	1,019	673	346
زراعي	58	44	14
الخدمات	1,582	1,360	222
الحرف اليدوية	111	84	27
المقاولات	27	15	12
غير معبأ	25	20	5
<b>الإجمالي</b>	<b>6,374</b>	<b>4,881</b>	<b>1,493</b>

يلاحظ من الجدول السابق ان معظم المنشآت المنتسبة للغرفة التجارية هي ذات طابع تجاري، و تشكل ما نسبته ٥٨٪ من العدد الكلي للمنشآت المنتسبة، و في المرتبة الثانية يأتي القطاع الصناعي بنسبة ٢٣٪، يليها القطاع الخدماتي بنسبة ١٥٪، و من ثم القطاع الحرفي بنسبة ٢٪، و القطاع الزراعي بنسبة ١٪، و قطاع المقاولات بنسبة ١٪ ايضا. و من الجدير بالملاحظة ان غالبية المنشآت الكبيرة نسبيا منتسبة لعضوية الغرفة التجارية.

الرسم البياني التالي يوضح تقسيم المنشآت المنتسبة وفق القطاعات الاقتصادية المختلفة في المحافظة:

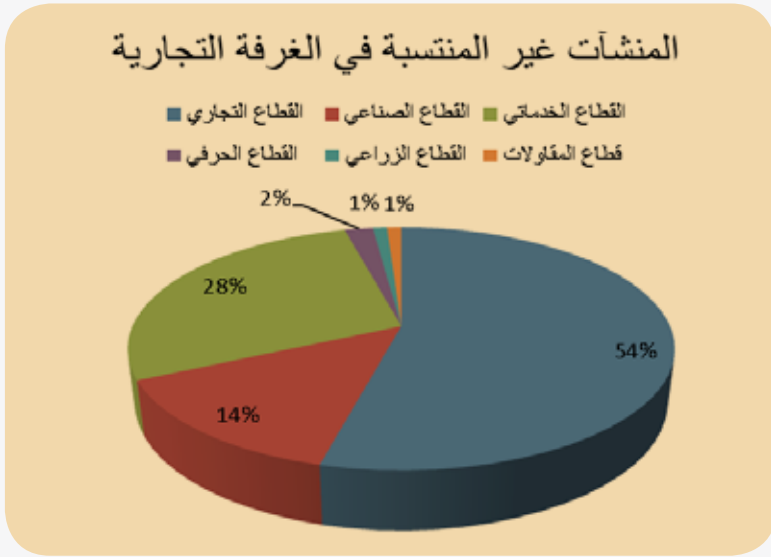
رسم بياني رقم «٢»:



اما بالنسبة للمنشآت غير المنتسبة لعضوية الغرفة التجارية فتنفّرات من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي حيث اظهرت النتائج ان معظم المنشآت ذات طابع تجاري حيث شكلت المنشآت التجارية غير المنتسبة ما نسبته ٥٤٪ من العدد الكلي للمنشآت غير المنتسبة، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٢٨٪، و القطاع الصناعي بنسبة ١٤٪، ثم القطاع الحرفي بنسبة ٢٪، و القطاع الزراعي بنسبة ١٪، و اقل من ١٪ بقطاع المقاولات.

و يظهر الرسم البياني التالي تقسيم المنشآت غير المنتسبة وفق القطاعات الاقتصادية المختلفة في المحافظة:

رسم بياني رقم «٣»:





## ٢. تحليل المؤشرات الإحصائية الخاصة بالمنشآت المنتسبة و غير المنتسبة عضوية الهيئة العامة في غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم

### ١-٢ نوع الملكية:

- بلغت نسبة المنشآت المنتسبة المستأجرة ٥٣٪ بينما بلغت نسبة المملوكة منها ٤٦٪ في حين ان ١٪ لم يحددوا طبيعة الملكية.
- بلغت نسبة المنشآت غير المنتسبة المستأجرة ٣٩٪ بينما بلغت نسبة المملوكة منها ٦١٪

كما اظهرت نتائج المسح فإن نسبة المنشآت المنتسبة المستأجرة أكبر من نسبة تلك المملوكة الا ان نسبة المملوكة تعتبر كبيرة، و يرجع هذا لاستغلال المواطنين لاي مساحة لتحويلها لمنشأة اقتصادية لتحقيق دخل و توفير ثمن الايجارات. اللافت للنظر ان المنشآت غير المنتسبة لعضوية الهيئة العامة اغلبها مملوكة، مما يدل على ان اغلبية القطاع غير الرسمي او غير المنظم هو من المنشآت العائلية و التي تسعى الى تجنب اي اعباء مالية او زيادة اي مصاريف قد تنتج عن استئجار او رسوم انتساب.

### ٢-٢ عائلية او غير عائلية:

- اظهرت نتائج المسح ان ٩١٪ من المنشآت المنتسبة لعضوية الغرفة التجارية عائلية بينما ٩٪ منها فقط غير عائلية.
- كذلك فان ٩٧٪ من المنشآت غير المنتسبة عائلية بينما ٣٪ منها فقط غير عائلية.

تعزز نسبة المنشآت العائلية المنتسبة و غير المنتسبة الأرقام و الإحصاءات و الدراسات السابقة التي تفيد بان معظم المنشآت العاملة في فلسطين هي منشآت صغيرة و متوسطة و عائلية، و محافظة بيت لحم لا تشكل استثناء عن هذه القاعدة، و هذا يؤكد طبيعة العلاقات الاسرية في المجتمع الفلسطيني و اهمية التكافل الاسري الذي يشكل شبكة امان نسبية، و محدودية الخيارات الاخرى في اغلب الاحيان.

## ٣-٢ العضوية في مؤسسات اخرى:

- ٨٦٪ من المنشآت الاقتصادية المنتسبة لعضوية الهيئة العامة للغرفة التجارية غير منتسبة لاي مؤسسة اخرى او اتحاد او منتدى، في حين ان هذه المنشآت تحصل على التراخيص الضرورية من مؤسسات حكومية مثل البلديات و المجالس القروية، الدفاع المدني، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الصحة، و وزارة السياحة.
- ٩٤٪ من المنشآت غير المنتسبة لعضوية الغرفة التجارية لا تنتسب لاي مؤسسة اخرى او اتحاد او منتدى (مثل منتدى رجال الاعمال، اتحاد الحجر و الرخام و غيرها)

اظهر التحليل الاحصائي ان ما نسبته ٨٦٪ من المنشآت المنتسبة للغرفة التجارية غير منتسبة لاي مؤسسة اخرى او اتحاد او منتدى و هذا يدل على ان الغرفة التجارية هي العنوان الاساسي للقطاع الخاص في المحافظة، و من ناحية اخرى يدل على ان رسوم التراخيص المختلفة و رسوم الانتساب للغرفة التجارية تكون عبئا ماديا على اصحاب المنشآت، الامر الذي يجعل الانتساب الاختياري لمؤسسات او جهات اخرى ليس من ضمن اولوياتهم. اما بالنسبة للمنشآت غير المنتسبة، فان معظمها غير منتسب لاي جهة اخرى، و هذا متوقع لعدم انتسابها بالاساس لعضوية الغرفة التجارية، و هذه السمة من سمات القطاع غير الرسمي او غير المنظم، حيث تتجنب معظم المنشآت الانتساب لاي جهة و ذلك للخوف من زيادة الرسوم و الاعباء المالية و الضرائب اضافة الى عدم الدراية و التوعية الكافية بضرورة الانتساب للجهات الرسمية او التسجيل فيها. و تشكل هذه النسبة فرصة جيدة للغرفة التجارية لمحاولة استقطاب هذه المنشآت للانتساب لعضوية الهيئة العامة.

## ٤-٢ النوع الاجتماعي للعاملين في المنشآت:

- ان مشاركة المرأة في سوق العمل في محافظة بيت لحم متدنية نسبيا و بلغت فقط ١٣,٢٪ من القوى العاملة. و بلغت نسبة المنشآت المنتسبة لعضوية الغرفة التجارية المملوكة من قبل النساء فقط ٦٪.
- كذلك اشارت النتائج ان نسبة المنشآت غير المنتسبة المملوكة من قبل الذكور بلغت ٩٤٪.

تشير التحليلات بانه على الرغم من انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل (١٣,٢٪) الا انها تحتل معظم المناصب الادارية في المنشآت الاقتصادية المنتسبة لعضوية الغرفة التجارية (بخلاف تلك المنشآت غير المنتسبة) و السبب قد يعود لعوامل تتعلق بالملكية العائلية للمنشآت و ليس بسبب التطور في المجتمع الفلسطيني، بينما تنخفض مشاركة نسبة المرأة بشكل واضح في القطاع الزراعي بسبب محدودية هذا القطاع في محافظة بيت لحم، كما تنخفض نسبة مشاركتها في القطاع الصناعي و يعزى ذلك لعوامل اجتماعية تقلل من مشاركة المرأة في هذا القطاع.

و يعود قلة نسبة المنشآت المملوكة من قبل النساء للواقع الاجتماعي و الثقافة السائدة التي ترى عمل السيدات أنه ثانوي أو مكمل، و أن الرجل هو الأساس وبأن الحاجة الاقتصادية هي التي تدفع النساء للخروج للعمل وليس كحق من حقوقهن، وقد يعود هذا لضعف أو غياب السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي والقوانين الحامية لحق النساء في المشاركة الاقتصادية، حتى في حال ملكيتهن للمنشأة، فانها في كثير من الأحيان قد آلت اليهن بالوراثة.

## ٥-٢ الاستيراد و التصدير:

### ١-٥-٢ الاستيراد

- اظهرت نتائج تحليل الاستبيانات بخصوص البند المتعلق بالاستيراد و التصدير ان ٥٪ فقط من المنشآت المنتسبة لعضوية الغرفة التجارية تستورد مواد خام، بينما تستورد ١٣٪ من المنشآت مواد نصف مصنعة، و جهات الاستيراد الاساسية هي: الاردن، اسرائيل، اوروبا، الولايات المتحدة الامريكية، الصين و تركيا و دول اخرى.
- كما ان ما نسبته ٥٢٪ من البضائع المستوردة للمنشآت المنتسبة تأتي من خلال ميناء حيفا او اشدود، ١٠٪ من خلال جسر اللنبي، ٩٪ من خلال المطار، بينما لم يفصح ٢٩٪ من المستوردين عن طريق جهة استيرادهم.
- و اظهرت النتائج ان اقل من ١٪ فقط من المنشآت غير المنتسبة لعضوية الغرفة التجارية تستورد المواد الخام، بينما تستورد ١٪ من المنشآت مواد مصنعة، و جهات الاستيراد الاساسية هي الاردن و اوروبا و يبقى ذلك غير مؤكد بسبب عزوف حوالي ٩٨٪ من المبحوثين عن الافصاح عن مصادر استيرادهم.

- اشارت نتائج التحليل ان ٤٥٪ من البضائع المستوردة للمنشآت غير المنتسبة تأتي من خلال ميناء حيفا او اشدود، ١٤٪ من خلال المطار، و ٩٪ من خلال جسر اللنبي.

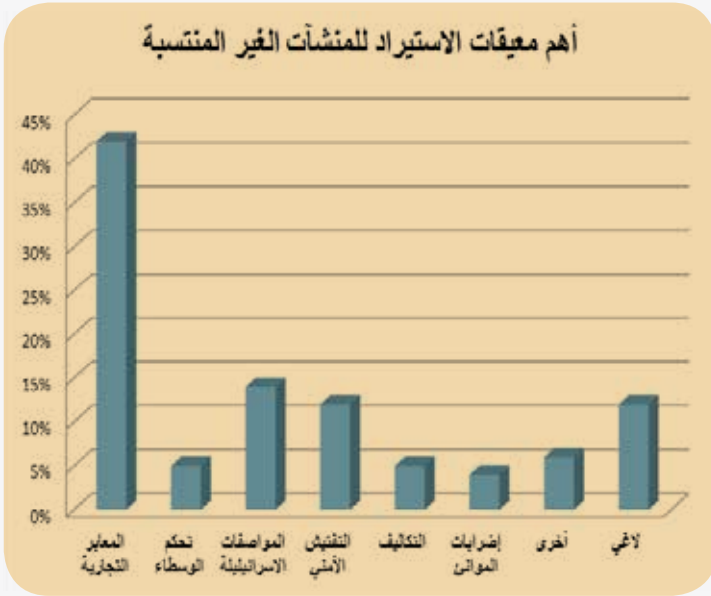
## ٢-٥-٢ التصدير

- ٩٪ فقط من المنشآت المنتسبة للغرفة التجارية تقوم بالتصدير، و وجهات التصدير الاساسية مرتبة حسب نسبتها: ٥٠٪ من الصادرات تذهب الى اسرائيل، ١٨٪ الى الاردن، ١٠٪ الى اوروبا، ٩٪ الى الولايات المتحدة الامريكية و ٣٪ الى دول عربية اخرى، و ١٠٪ لم يفصحوا عن وجهة التصدير.
- ٢٤٪ من المصدرين يصدرون عن طريق جسر اللنبي، ١٢٪ من خلال وكالات شحن و تخليص، ١٠٪ من خلال ميناء اشدود/ حيفا، ٥٪ من خلال المطار، و ٤٪ من خلال وجهات اخرى، اما ٤٥٪ لم يفصحوا عن طريقة تصديرهم.
- ١٪ فقط من المنشآت غير المنتسبة لعضوية الغرفة التجارية تقوم بالتصدير، و وجهات التصدير الاساسية مرتبة حسب نسبتها: ٧٥٪ من الصادرات تذهب الى اسرائيل، ٨٪ الى الاردن، ٦٪ الى اوروبا، ٦٪ للولايات المتحدة، و ٥٪ لم يفصحوا عن وجهة التصدير.

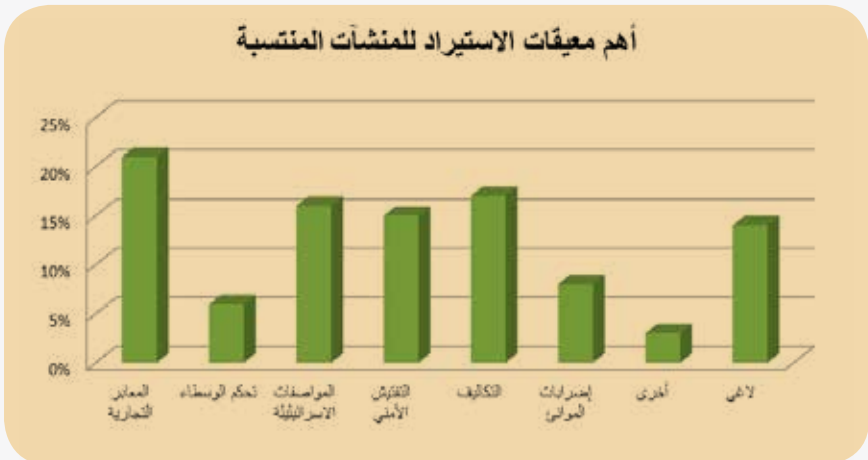
كغيرها من الدول النامية و دول العالم الثالث، تتفوق نسبة الواردات في فلسطين على نسبة الصادرات بسبب عدم الاكتفاء الذاتي و محدودية الانتاج الصناعي و الزراعي، و لا يختلف الوضع كثيرا في محافظة بيت لحم، فان الواردات تفوق الصادرات، يضاف الى ذلك ان فلسطين تختلف عن الدول النامية الاخرى بان معيقات الاستيراد لا تقل عن معيقات التصدير، حيث كانت اهم معيقات الاستيراد حسب نتائج المسح الميداني: المعابر التجارية، التكلفة، التفتيش الامني، المواصفات و المقاييس الاسرائيلية، و اضرابات الموانئ، اما اهم معيقات التصدير فتلخصت بارتفاع التكلفة، اجراءات التصدير، و المواصفات و المقاييس الدولية.

الرسوم البيانية التالية توضح اهم معيقات الاستيراد التي تواجهها المنشآت المنتسبة و غير المنتسبة:

رسم بياني رقم «٤»:



رسم بياني رقم «٥»:



من ناحية اخرى، اظهرت النسب المذكورة اعلاه ان وجهة الاستيراد و التصدير الرئيسية هي اسرائيل و هذا يدل على ان حجم التبعية الاقتصادية و النسب العالية لاعتماد النشاط الاقتصادي الفلسطيني على الجانب الاسرائيلي، و ان كلا الطرفين بحاجة للأخر اقتصاديا.

## ٦-٢ المعابر التجارية:

- تشير نتائج تحليل اجابات المنشآت الاقتصادية في محافظة بيت لحم بخصوص موضوع المعابر التجارية الى ان ٣٧٪ من المصدرين المنتسبين يستخدمون حاجز شارع ٦٠ (النفق)، بينما يستخدمه ما نسبته ٤٩٪ من غير المنتسبين مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذا الحاجز يستخدم لمرور منتجات قطاع صناعة الحجر و الرخام.
- ٣٤٪ من المصدرين المنتسبين يستخدمون معبر ترقوميا، بينما يستخدمه ما نسبته ٢٦٪ من غير المنتسبين.
- ٢٩٪ من المصدرين المنتسبين يستخدمون معابر اخرى (حوسان، حاجز ٣٠٠، الكونتير، و غيرها)، بينما يستخدم ٢٥٪ من المصدرين غير المنتسبين معابر اخرى.

على الرغم من ان سلطات الاحتلال قد حددت معبر ترقوميا كمعبر تجاري للجنوب يخدم محافظتي بيت لحم و الخليل الا ان النتائج اعلاه تشير الى ان المصدرين في محافظة بيت لحم يتجنبون معبر ترقوميا و يستخدمون طرقا اخرى لتصدير المنتجات تجنباً لزيادة التكلفة و الجهد، و الوقت الذي يستغرقه عبور معبر ترقوميا .

## ٧-٢ المعوقات التجارية:

لقد كانت نتائج تحليل المعوقات التجارية للمنشآت في محافظة بيت لحم للمنتسبين و غير المنتسبين على النحو التالي:

### ١- اهم المعوقات التجارية للمنتسبين حسب النسب:

- ٣٢٪ يرون ان عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي يشكلان عائقا امام المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
- ٢٤٪ يرون ان المعابر التجارية تشكل عائقا.
- ١٨٪ يرون ان شروط الحصول على المواد الخام معيقا.
- ٢٦٪ يرون معوقات اخرى مثل عدم تطبيق القوانين و التشريعات، و ارتفاع اسعار البنية التحتية.

## ب- اهم المعوقات التجارية لغير المنتسبين حسب النسب:

- ٣٢٪ يرون ان عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي يشكلان عائقا امام المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
- ٢٥٪ يرون ان الحصول على المواد الخام معيقا.
- ١٧٪ يرون ان المعابر التجارية تشكل عائقا.
- ٢٦٪ يذكرون معوقات اخرى مثل عدم تطبيق القوانين و التشريعات، و ارتفاع اسعار البنية التحتية.

نلاحظ ان اهم المعوقات التي ذكرها اصحاب المنشآت المنتسبة و غير المنتسبة متجانسة فهي تتعلق بشكل مباشر بممارسات الاحتلال، و بغياب تطبيق القانون و التشريعات.

## ٨-٢ معوقات تواجهها المنشآت بشكل عام:

اضافة الى المعوقات المذكورة سابقا، بيّنت نتائج المسح الميداني ان اهم المعوقات التي تواجهها المنشآت بعد تلك المرتبطة بالمنافسة فيما بينها، هي محدودية التخطيط الاستراتيجي، و محدودية وجود أنظمة مالية او ادارية مهنبة، و هذا متوقع حيث ان معظم هذه المنشآت صغيرة و متوسطة و صغيرة جدا و معظمها منشآت عائلية، و معظم القائمين عليها من «المدرسة القديمة» التي تثق اكثر بالمحاسبة اليدوية و أنظمة الادارة النمطية و لا تتبع الاساليب الحديثة في الترويج او التواصل.

## ٩-٢ علاقة المنشآت المنتسبة و غير المنتسبة مع المؤسسات العامة و الخاصة و مؤسسات المجتمع المدني:

تظهر نتائج المسح الميداني ان العلاقة محدودة جدا بين المنشآت و المؤسسات الخاصة و العامة و مؤسسات المجتمع المدني و ان العلاقات تكون فقط باطار المعاملات الهامة و الضرورية خاصة مع المؤسسات العامة و البنوك و شركات التأمين.

على الرغم من الوضع السياسي الراهن الا ان القطاع الخاص في المحافظة شهد في الآونة الأخيرة حركة قوية في فتح محلات تجارية جديدة، و هذا التوجه منطقي في ظل ممارسات الاحتلال التي تحد من حركة المواطنين و لا تسمح لهم بالدخول للعمل في اسرائيل و محدودية عدد التصاريح و الممارسات الأخرى، مما جعل الكثير من المواطنين يفكرون في استثمار مدخراتهم في فتح محلات تجارية جديدة بعضها ينجح و بعضها الآخر يضطر للاغلاق بعد فترة، و يعود هذا لعدة اسباب منها تكرار نفس النشاطات الاقتصادية و تركيز عدد كبير منها في منطقة محددة، و للمساعدة في توجيه المستثمرين لفرص استثمارية مجدبة عملت الغرفة التجارية الصناعية من خلال المسح الميداني الى تحديد عدد المنشآت في كل مدينة و قرية من قرى محافظة بيت لحم حسب نشاطها الاقتصادي. ان عدد المنشآت سيساعد الباحثين عن فرص استثمارية و تحديد ما اذا كان المشروع مجدي، و ذلك من خلال تحليل عدد المنشآت القائمة و كثافة السكان في كل منطقة.

تجدر الإشارة هنا الى ان هذا المسح الذي انتهى بشهر كانون اول ٢٠١٥، بحاجة الى تحديث بشكل مستمر، لرصد الحركة المستمرة في فتح منشآت جديدة و اغلاق بعضها .

تعتبر مدينة بيت لحم وجهة سياحية مميزة لاهميتها الدينية و التاريخية كونها مكان ولادة السيد المسيح، و على الرغم من الركود السياحي الذي تعاني منه المحافظة في الآونة الأخيرة و بعض الاحتكارات التي يعاني منها القطاع السياحي الا ان هذا القطاع من القطاعات الواعدة في محافظة بيت لحم و قد ينمو بشكل كبير و مفاجيء بحال تحسن الوضع السياسي، و بالتالي بحاجة الى استثمارات اكبر و افكار لمشاريع سياحية جديدة. من الجدير بالذكر انه يوجد في محافظة بيت لحم الان ٤٤ فندقا و ٩ ما زالت في مرحلة البناء.

و من القطاعات الأخرى التي تلعب دورا هاما في المحافظة هو قطاع الخدمات خاصة الخدمات البنكية و المصرفية؛ فهناك عدة فروع للبنوك في المحافظة تلبي معظم احتياجات السكان و تسهل تعاملاتهم المالية و ترصد مبالغ للاقراض لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشروط ميسرة.



و من القطاعات الصناعية المزدهرة في المحافظة قطاع صناعة الحجر و الرخام، حيث يعتبر الحجر من اهم الصادرات الفلسطينية و يتمتع بصيت جيد بسبب جودته، و على الرغم من ارتفاع اسعاره مقارنة مع اسعار الحجر التركي او المصري او الصيني الا انه مطلوب بكثرة بسبب صلابته و الوانه المميزة.

يلاحظ من نتائج المسح الميداني في الملحق رقم «١» توافر اعداد كبيرة من البقالات، محلات الالبسة، الخضار و الفواكه، بيع اللحوم، النثریات، الالعاب، و المطاعم، و ذلك طبيعي بسبب ارتفاع الاقبال على المواد الاستهلاكية، و بالتالي ننصح المستثمرين بالبحث عن افكار جديدة لاستثماراتهم.

كما ننصح المستثمرين ذوي رؤوس الاموال الكبيرة بفتح مصانع لتشغيل الايدي العاملة و تقليل نسبة البطالة، و التوجه لصناعة منتجات مطلوبة و لا تعاني من منافسة كبيرة من المنتجات المستوردة، و يشار هنا الى وجود منطقة صناعية مجهزة ببنية تحتية مثالية في محافظة بيت لحم لاحتضان المشاريع الصناعية.

للحصول على ارشادات و استشارات محددة بخصوص الاستثمارات بالامكان التوجه بشكل مباشر لغرفة تجارة و صناعة محافظة بيت لحم، حيث بإمكان الطاقم المختص توجيه المستثمر لاتخاذ القرار المناسب بخصوص طبيعة استثماراته.



ملحق رقم «١»:

مجموع المنشآت المنتسبة و غير المنتسبة لأهم النشاطات الاقتصادية في محافظة  
بيت لحم

النشاط الاقتصادي	مجموع المنشآت المنتسبة وغير المنتسبة
اتصالات (بيع اجهزة خلوية)	٧٩
اثاث مستعمل	١٠٨
احذية	٩٠
ادوات منزلية	١٠٧
استشارات هندسية	١٢
استوديو	٣٧
اشغال ستانلس	٣
اصلاح دراجات هوائية	٢
اصلاح مجوهرات	٢
اصلاح هياكل السيارات (بودي و دهان)	٣٠
اطارات (بناشر)	٤٠
اقمشة وقطنيات	٧
البيع بالتجزئة للسجاد والبسط	٣٩
مشغل المنيوم	٧٩
الوقود والغاز المعبأ للمنازل و محطات المحروقات	٢٢
انتاج العروض المسرحية	٢
انتاج وتصنيع و خياطة الاقمشة والالبسة وتصليح الملابس (خياط)	٤٣
انشطة اخرى للترفيه (منتزهات)	١٠
انشطة ادارية	١
انشطة الامن الخاصة	١
انشطة العمل الاجتماعي	٢
انشطة تقديم الرعاية للمسنين	٦
انشطة تواصل اجتماعي وتوجيه الاطفال	١
انشطة دعم مساندة للتعليم	٤٠

١	انشطة رعاية ضحايا الكوارث واللاجئين
١	انشطة صالونات التدليك
١٠٣٠	محمص وبقالة
٥	بلاستيك
٤٣	بيع اثاث منزلي
٢٠	بيع اخشاب
٢٤	بيع الاثاث (المكتبي)
٤٤٩	بيع الالبسة الجاهزة (نوفوتيه)
٥	بيع الزهور والنباتات
٣١	بيع السيارات المستعملة
١	بيع الكهرباء للمستهلكين (شركة الكهرباء)
٢٤٧	بيع اللحوم
٢٢٧	بيع الهدايا والتحف والنثريات والالعاب
١	بيع تمديدات كهربائية
٦٨	بيع قطع ادوات صحية
١١٣	بيع قطع سيارات
٣	بيع لوازم الخياطة
١٦٢	بيع مواد بناء
١٧	بيع مواد تنظيف
٢٤	تاجير اثاث واواني وادوات اخرى
٢٢	تاجير السيارات
١	تاجير معدات تشييد والهندسة
١٠	تاجير ملابس (فساتين عرائس و سهرة)
٢٦	مكتب تأمين
١٣٨	تجهيزات كهربائية
١٩	تشغيل قاعات الافراح
٦	تصليح احذية
٣١٨	تصليح محركات (ميكانيكي سيارات)

١٣	تعليم مهني
٢٥	حبوب واعلاف
٢٠	حضانة اطفال
٧	حطب نار
٤٤	خدمات مصرفية
٢٣	خدمات نت واذاعات
٨	خرسانة
١٤٤	خضار وفواكه
١	خيزران
٢	دراسات اقتصادية
١٦	دعاية و اعلان
١	دورات كمبيوتر
٨	ديسكات مناشير
١٦	ديكور
١٦	زجاج
٩٠	زيوت وفلاتر للسيارات
٦	ساعات
١	سمسرة الاراضي (مكتب عقاري)
٣٢	سياحة وسفر
١٢	شحن وتخليص
١٧	صالونات وتجميل (غير شاملة صالونات الحلاقة السناتي و الرجالي لانها تتبع نقابة صالونات التجميل و الحلاقة)
١	صناعة ادوية
١	صناعة البشاكير
٣	صناعة البلاط
٤٣	صناعة الحلويات
٢	صناعة الدهانات
٣	صناعة الشمع
١	صناعة الصهاريح والاوعية المعدنية

١٢	صناعة الطوب
٤	صناعة غليات وريدترات التدفئة المركزية
٥	صناعة مشاتيح
٤٤	صناعة ملابس و نسيج
٤	صناعة منتجات كيمائية متنوعه
٢٦٧	صناعة وبيع الحجر
٤٧	صيانة ادوات منزلية
٦	صيانة واصلاح اجهزة الحاسوب
٨	عصرة زيتون
٤٤	فنادق و نزل سياحية
٧	كسارات
١٤١	كمبيوتر
١٤	لوازم حدادين ونجارين
٣٦	مجوهرات
١٣٣	محددة
٨٤	مخابز
٣٩	مخرطة
٣٢	مدارس سباقه
٣	مستشارون وادارة مشاريع
٧	مستلزمات رياضية
١٢	مستلزمات طبية
١٤	مسك حسابات (مدقق حسابات)
١١٣	مشروبات (روحية او غازية او خفيفة)
١	مصنع كحول
٢٨	مطابع
٢٥٦	مطعم
٤	معدات ثقيلة
١١	مغسلة (دراي كلين)

٢٤	مقاولات وتعهّدات
٢٠	مكتب خدمات عامة
١١	منتجات الكسارات
١٠٠	منتجات زراعية
٢٣	منجّد
٢٢٦	منجرة
٥١	مواد تجميل
٦	مواد كيميائية
٣٥	مواقف سيارات
٤٢	نادي رياضي
٩٤	نحت (صناعة تحف)
١٥	نظارات طبية و شمسية
٥	ورق وكرتون
١٥	مشحمة سيارات (غسيل سيارات)
٦٣٧٤	المجموع

- ١٥ الملحق رقم «١»: مجموع المنشآت المنتسبة و غير المنتسبة لأهم النشاطات الاقتصادية في محافظة بيت لحم
- الملحق رقم «٢»: الرسومات البيانية
- ٤ رسم بياني رقم «١»: العدد الكلي للمنشآت في المحافظة (المنتسبة و غير المنتسبة)
- ٥ رسم بياني رقم «٢»: المنشآت المنتسبة مقسمة وفق القطاعات الاقتصادية
- ٦ رسم بياني رقم «٣»: المنشآت غير المنتسبة مقسمة وفق القطاعات الاقتصادية
- ١٠ رسم بياني رقم «٤»: اهم معيقات الاستيراد التي تواجه المنشآت المنتسبة
- ١٠ رسم بياني رقم «٥»: اهم معيقات الاستيراد التي تواجه المنشآت غير المنتسبة
- الملحق رقم «٣»: الجداول
- ٤ جدول رقم «١»: توزيع المنشآت المنتسبة و غير المنتسبة على القطاعات الاقتصادية المختلفة